دليل عمليّة التحقّق من معلومات أصحاب الحق الاقتصادي

CIPE
CENTER FOR INTERNATIONAL PRIVATE ENTERPRISE

منظمة الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
لافساد

دليل عمليّة التحقّق من معلومات أصحاب الحق الاقتصادي

المؤلّف:

توم تاونسند
المدير التنفيذي لمنظمة الملكية المفتوحة

تمّت مراجعة البحث من قبل:

محمد المغبط
المستشار القانوني لدى الجمعيّة اللّبنانيّة لتعزيز الشّفافيّة - لا فساد

تُرجم من اللغة الإنجليزيّة إلى العربيّة من قبل:

رنا صالح عزّام

تمّ إعداد هذه الورقة بدعم من قِبل مركز المشروعات الدوليّة الخاصّة (CIPE).

تماشياً مع سياسة الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة - لا فساد لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتمّ الإشارة إلى المصدر، تحتفظ الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشّفافيّة بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة ضدّ أيّ شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

© ٢٠٢٢- الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة - لا فساد - جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

المقدّمة ١

من هو صاحب الحق الاقتصادي؟ ١

ما هو التحقّق؟ ٢

متطلّبات التحقّق في توصية مجموعة العمل المالي رقم ٢٤ ..... ٢

لمحة عامّة حول التحقّق ٤

التحقّق عند التقديم ٥
فحوصات المطابقة ٦
التوصية ٦
التدقيق بالبيانات من خلال المقارنة ٨
التوصية ٨
التحقّق من الأدلّة الداعمة ٨
التوصية ٨

التحقّق بعد التقديم ٩
اختبار/فحص العيّنة ٩

تحدّيات التحقّق ١٢
التحدّيات الرئيسيّة: التحقّق من مواطني بلد آخر ١٢
التحدّي الرئيسي: التحقّق من بيان الملكيّة والسيطرة ١٢

النتائج والتوصيات ١٣

المقدّمة

من هو صاحب الحق الاقتصادي؟

لا يوجد تعريف دولي موحّد لصاحب الحق الاقتصادي، لكنّ الهيئات الدوليّة مثل مجموعة العمل المالي (FATF) أعطت تعريفًا له. وفي السنوات الأخيرة، اقتربت الهيئات الدوليّة إلى حدٍّ ما من إعطاء تعريفاتٍ تتضمّن العناصر الرئيسيّة الثلاثة لتقديم تعريفٍ فعّال، وهي:

١. يجب أن يكون صاحب الحق الاقتصادي شخصًا طبيعيًا.
٢. يجب أن يغطّي صاحب الحق الاقتصادي مصالح الملكيّة والسيطرة.
٣. يجب أن يشمل صاحب الحق الاقتصادي كلًا من المصالح المباشرة وغير المباشرة[١].

صاحب الحق الاقتصادي يُعرّف عامّةً على النحو التالي:

"شخصٌ طبيعيٌّ له الحقّ في حصّةٍ ما، أو التمتّع بدخل أيّ كيانٍ قانوني أو أصوله، أو الحق في توجيه أنشطة الكيان، أو التأثير عليها (السيطرة). يمكن ممارسة الملكيّة والسيطرة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر[٢]".

برز اتجاهٌ متزايدٌ في السنوات الأخيرة نحو جمع المعلومات حول صاحب الحق الاقتصادي لتلبية أهداف السياسة المتعدّدة، بما في ذلك التصدّي لتبييض الأموال، وتحسين نزاهة الشراء العام، أو لأسباب أمنيّة وطنيّة أوسع. في لبنان، ثمّة عدّة تعريفات لصاحب الحق الاقتصادي من خلال الإطار القانوني اللبناني، ولكنّ جميعها تتطلّب الشروط نفسها التي تتقيّد بتعريف مجموعة العمل المالي[٣].

يمكن لمعرفة هويّة صاحب الحق الاقتصادي لشركة ما، بدلاً من ملكيّتها القانونيّة فقط، من خلال مثلًا أيّ شخص قد عُيّن مديرًا، أن يساعد في الكشف عن هويّات الأشخاص الذين يمتلكون الشركة أو يتحكّمون فيها في النهاية؛ وبالتالي يشير إلى حقيقة هويّة الشخص الذي تتعامل معه. وللقيام بذلك، تقوم السلطات المختصّة كالسلطات الضريبيّة، والسلطات المختصّة بالشراء العام، ووحدات الاستخبارات الماليّة، وغيرها، بجمع المعلومات حول صاحب الحق الاقتصادي، ومع ذلك، لا تكون هذه المعلومات صحيحة دائمًا ويمكن استخدامها لإخفاء الهويّات الحقيقيّة للمالك/المتحكّم الفعلي بنشاط تجاريٍّ، ولذلك، فإنّ التحقّق من المعلومات التي جُمِعت مهمًا لتوفير وصول السلطات المختصّة إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

---

[١] لو، ب. وكياب، ت. صاحب الحق الاقتصادي في القانون: التعاريف والعتبات. الملكيّة المفتوحة. ٢٠٢٠. ص. ٦

[٢] المرجع السابق، ص. ٣

[٣] انظر "المغبّط. م. تقييم نظام أصحاب الحقوق الاقتصاديّة. بما يتماشى مع المعايير الدوليّة. الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة. شباط/فبراير ٢٠٢٢" لإجراء تقييم كامل للإطار القانوني لصاحب الحق الاقتصادي اللبناني. متاح على الرابط:
https://transparency-lebanon.org/Uploads/Workshop/18/download/658921c8-37d8-4043-8132-9be4b461e804_18.pdf

ما هو التحقّق؟

التحقّق هو مزيجٌ من التدقيق والعمليّات التي يختارها نظام كشف معيّن للتأكّد من أنّ المعلومات الخاصّة بصاحب الحق الاقتصادي ذات جودةٍ عاليةٍ، أي أنها دقيقةٌ وكاملةٌ في وقتٍ معيّن.

وبالنسبة لمعظم الشركات ذات هيكليّة ملكيّة بسيطة نسبيًا، فإنّ تحديد صاحب (أصحاب) الحق الاقتصادي والتحقّق منهم سيكون عمليّة مباشرة نسبيًا. يعدّ تحديد صاحب الحق الاقتصادي أكثر صعوبةً بالنسبة لقلّة من الشركات ذات هياكل ملكيّة معقّدة وعابرة للحدود والتي تشمل العديد من الكيانات القانونيّة المختلفة. وفي مثل هذه الحالات، قد لا يكون من الممكن الوصول إلى يقينٍ بنسبة ١٠٠٪ بأنّ معلومات صاحب الحق الاقتصادي التي كُشِفَ عنها تمثّل صورةً دقيقةً وكاملةً.

الكشف عن صاحب الحق الاقتصادي هو تصريحٌ يُحضَّر حول صاحب الحق الاقتصادي في وقتٍ معيّن، بدلاً من الحقيقة المطلقة. هذا هو الحال بالنسبة للعديد من الأنواع الأخرى من المعلومات التي تُقدَّمها الشركات بشكلٍ روتيني، مثل بيانات النشاط المالي. لذلك، يترتّب وجود نظام تحقّق دقيق حتى يتمكّن المستخدمون من الاعتماد على البيانات. تزيد أنظمة التحقّق من الموثوقيّة من خلال:

- توضيح مصدر البيانات وعمليّات التحقّق التي جرت.
- الحدّ من المخاطر المرتبطة بالبيانات الزائفة.
- إطلاق الإنذارات المناسبة عندما تكون بيانات صاحب الحق الاقتصادي خاطئة أو مشبوهة[٤].

نظرًا لأنّ التحقّق هو عبارة عن مجموعة من التدقيق والعمليّات لضمان جودة البيانات العالية، فمن المهم أيضًا مراعاة دور التصميم الجيد في ضمان أن تكون المعلومات ذات جودةٍ عاليةٍ عند إدخالها في النظام. وهذا ما سنتناوله بمزيدٍ من التفاصيل أدناه. يقوم نظام حسن التصميم، كحدٍّ أدنى، بما يلي:

- تقديم إرشادات عالية الجودة للأعمال التجاريّة، أي الشرح المفصّل لما يُطلب منهم القيام به.
- مساعدة أيّ عملٍ تجاري في الكشف عن إدخال معلومات جيّدة، على سبيل المثال، عندما تُجمع المعلومات عبر نظام رقمي، يكون الحدّ الأدنى لعدد المجالات نصًا حرًا، مثلًا يتم اختيار التواريخ (تاريخ الميلاد على سبيل المثال) من قائمةٍ أو تقويمٍ بدلاً من السماح للشركة بإدخالها يدويًا، وفي أقصى الحالات، تُعطى خيارات مغلقة للمجالات.

يساهم التركيز على وضع جوانب تصميم النظام هذه بطريقةٍ صحيحةٍ بإدخال بيانات ذات جودةٍ عاليةٍ في النظام.

متطلّبات التحقّق في توصية مجموعة العمل المالي رقم 24

تضع مجموعة العمل المالي (FATF) معايير دوليّة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد العالمي. في آذار/مارس ٢٠٢٢، قامت مجموعة العمل المالي بمراجعة التوصية رقم ٢٤ التي تتعلّق بصاحب الحق الاقتصادي.

تتطلّب التوصية ٢٤ المنقّحة التحقّق من المعلومات الخاصّة بصاحب الحق الاقتصادي، على الرغم من أنّه في وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن قد أصدرت مجموعة العمل المالي إرشادات لتقديم مزيدٍ من التفاصيل بشأن ماهيّة التحقّق المناسب.

من المهمّ ملاحظة أنّ التوصية ٢٤ المنقّحة تشير إلى أنّ الوصول متاحٌ للسلطات العامة ذات الصلة أثناء عمليّات الشراء العام.

[٤] كيبي، ت. التحقّق من بيانات أصحاب الحق الاقتصادي. الملكيّة المفتوحة. ٢٠٢٠. ص. ٢

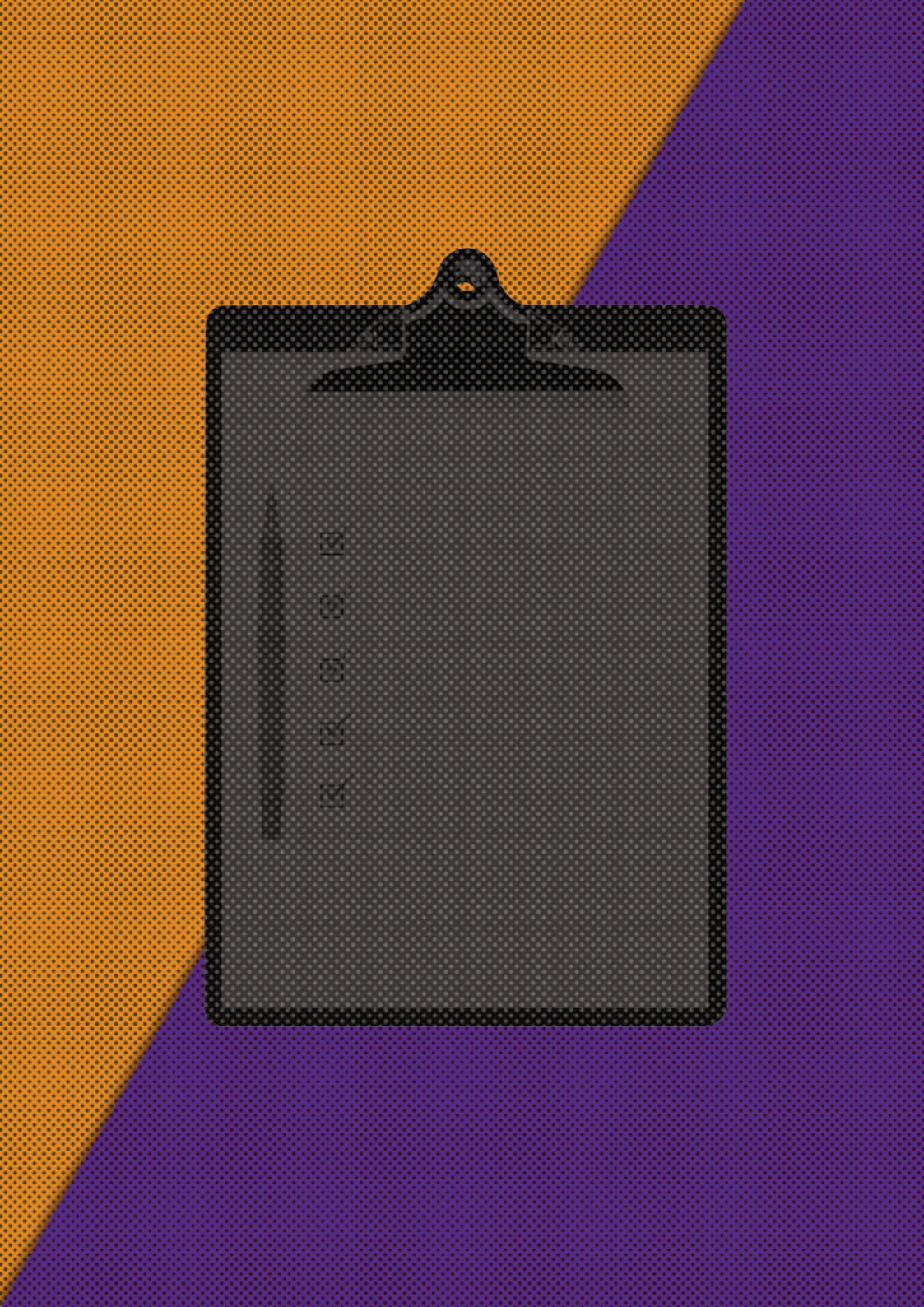

الخطوة ١

تقديم البيانات

يُقدّم الكشف عن صاحب الحق الاقتصادي كمعلومات عن شخص، وكيان، وعلاقة السيطرة بينهما (الصفحة ٤)

الخطوة ٢

التحقّق عند التقديم

تجري عدّة عمليّات تحقّق (المطابقة، التدقيق بالبيانات من خلال المقارنة، وفحوصات الأدلّة الداعمة) عند التقديم (الصفحة ٤). البيانات التي تفشل في هذه الفحوصات تتطلّب إعادة التقديم، أمّا البيانات التي تجتاز هذه الفحوصات فتخضع لعددٍ من الفحوصات بعد التقديم (الصفحة ٧).

الخطوة ٣

التحقّق بعد التقديم

يُبلّغ أمين السجل عن الأخطاء، والسهو، والتناقضات، ويتوجّب التصحيح أو إعادة التقديم (الصفحة ٧)؛
تتطلّب البيانات القديمة إعادة التقديم أو التأكيد على أنها لا تزال صحيحة (الصفحة ٨)؛
يُنقل النشاط أو الأنماط المشبوهة في البيانات إلى وحدة الاستخبارات الماليّة، وتُصنّف على أنّها إيجابية كاذبة، ما يتطلّب إعادة التقديم، أو تحويلها لمزيدٍ من التحقيق (الصفحة ٨).

التحقّق هو عمليّة مستمرّة: مع كلّ عمليّة تحقّق، تزداد جودة البيانات والموثوقيّة. ينبغي تنفيذ جميع تدابير التحقّق من خلال نظام عقوبات شاملٍ، ومتناسبٍ، ورادعٍ (الصفحة ١٠).

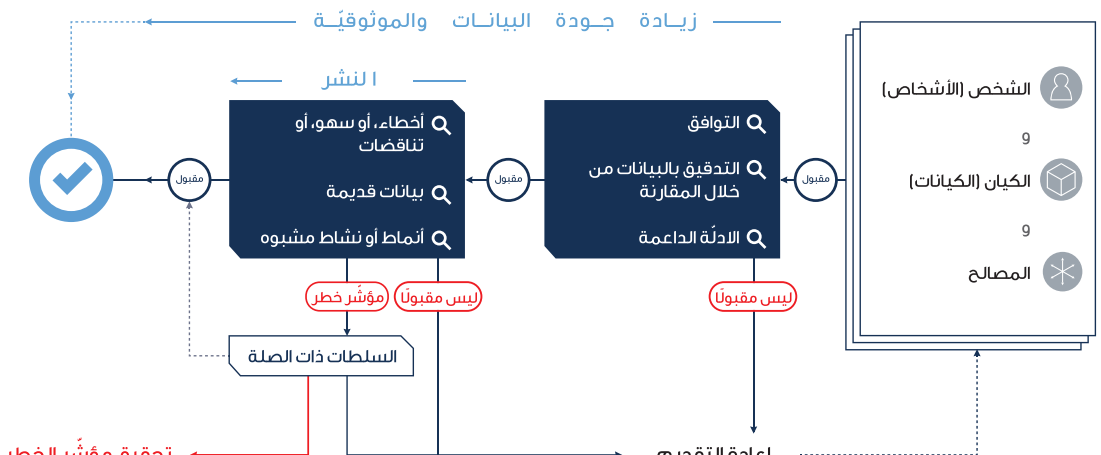

التحقّق عند التقديم

يجب للتحقّق عند التقديم القيام بما يلي:

- التأكّد من توافق المعلومات مع الأنماط المتوقّعة وأن تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض (على سبيل المثال، التاريخ مثل تاريخ الميلاد ويتبع النمط المتوقع)؛
- التأكّد من أن تعكس المعلومات القيم الحقيقيّة والموجودة فعليًا عن طريق التدقيق بالمقارنة مع الأنظمة الموثوقة والسجلات الحكوميّة الأخرى حيثما أمكن (على سبيل المثال، موقع أو مكان موجود بالفعل)؛
- التحقّق من الأدلة الداعمة عن طريق التدقيق في المعلومات المقدّمة مقابل المستندات الأصليّة (إما نسخة ورقيّة أو عبر التعريف الرقمي، على سبيل المثال إثبات العنوان، وجوازات السفر لهويّات المالكين أو مقدّمي الطلبات، ومشاركة شهادات الملكيّة).

يتألّف الكشف عن صاحب الحق الاقتصادي من ثلاثة أنواع من المعلومات:

١. معلومات عن الشخص (الأشخاص) المشاركين في علاقة ملكيّة أو سيطرة
٢. معلومات عن طبيعة ملكيّتهم أو سيطرتهم
٣. معلومات عن الشركة أو أي كيان قانوني آخر يمتلكونه أو يسيطرون عليه

يمكن إجراء عمليّات تحقّق مختلفة عن كلٍّ من بيانات المعلومات المذكورة آنفًا. ومن الضروري أن تكون أنظمة الكشف قادرة على إزالة الغموض بين مختلف الأفراد والكيانات، النقطتان ١ و ٣، كلتاهما في نوع البيانات التي تجمعها وآليّات التحقّق التي تستخدمها. النقطة ٢، المعلومات حول طبيعة ملكيّتهم أو سيطرتهم، وهي الأصعب لإمكانيّة التحقّق منها، وحيث تحدث معظم الأكاذيب المتعمّدة.

يسهل كثيرًا التحقّق من كلّ نوع من هذه الأنواع من المعلومات عندما تكون البيانات منظّمة (أي منظّمة باستمرار في مجالات منفصلة ويمكن مثاليًا قراءتها آليًا) بدل أن تكون غير منظّمة. المعلومات حول مقدّم البيانات هي بيانات وصفيّة أساسيّة لبيانات المعلومات الثلاثة.

يمكن تقسيم طرق التحقّق من هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات إلى ثلاث فئات رئيسيّة موضّحة أدناه. ومن المهمّ الأخذ بعين الاعتبار أنّ أحد الأساليب لا يستبعد الآخر، وأنّ الأساليب المتعدّدة تكمّل بعضها البعض، ويمكن أن تعزّز بشكلٍ متبادلٍ الموثوقيّة وجودة البيانات.

فحوصات المطابقة

تعتبـر فحوصات المطابقة أداة فعّالة لإزالة الأخطاء العَرَضيّة. ويكون تطبيق الفحوصات سـهلةً ورخيصةً نسـبيًا في نظامٍ رقمي. ومع ذلك فهي أقلّ فاعليّة في مكافحة الأكاذيب المتعمّدة.

مثال: بلجيكا

في سجل صاحب الحق الاقتصادي النهائي البلجيكي (Ultimate BO)، يمنع النظام تسجيل أكثر من ١٠٠٪ من الأسهم/حقوق التصويت للفرد لأنّه ليس ممكنًا من الناحية الفنّية، وبالتالي ضمان توافق البيانات مع الأنماط المتوقّعة[٥].

التوصية:

يجب على هيئة الشـراء العام في لبنان وغيرها من الكيانات العامة إنشـاء نموذج كشـفٍ رقمي يمنع تقديم البيانات التي لا تتطابق مع صيغةٍ محدّدة مسبقًا.

- على سـبيل المثال، صيغة التاريخ القياسـي ونظام لا يسـمح بالكشـف عن تسـجيل أكثر من ١٠٠٪ من الأسـهم. وباختصار، يجـب أن تكون جميع المجالات المراد تعبأتها في النموذج إمّا أسـئلة مغلقة أو تطلب نموذجًا قياسـيًا للبيانات بحيث لا يمكن تقديمِ أيّ إدخال غير صالح. وفي حالة السـماح أيضًا بخيار الكشف غير الرقمي، يجب تقديم إرشاداتٍ واضحة جدًا مقابل كلّ مجالٍ من خلال شرح الطريقة الدقيقة التي ينبغي استخدامها لتعبئته.

[٥] مجموعة العمل المالي. "أفضل الممارسات بشأن أصحاب الحق الاقتصادي للأشخاص الاعتباريّين". تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. متاح على الرابط:
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Best-Practices-Beneficial-Ownership-Legal-Persons.pdf
[تمّ الدخول إليه في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠]

التدقيق بالبيانات من خلال المقارنة

يمكـن بدرجة كبيـرة أن تتمّ أتمتة عمليّـة التدقيق بالبيانات من خـلال المقارنة، وهي أكثر فاعليّة مـن المطابقة. وهدف الطريقتين بشَـكل عامّ وخاصٍّ معًا هو مكافحة الأكاذيب المتعمّدة. يتطلّب التدقيق الفعّال من خلال المقارنة وجود سعة وبنية تحتيّة تقنيّة أساسيّة، بما في ذلك أجزاء أخرى من الحكومة التي توفر بيانات للتدقيق من خلال المقارنة. تعتمد هذه الفحوصـات على وجود سـجلات موثوقة ودقيقة (هل تـمّ التحقّق من البيانـات الموجودة في تلك السـجلات؟). قد تغطي الفحوصات المواطنين أو المقيمين المحليّين فقط، اعتمادًا على المعلومات المتاحة.

مثال: الدنمارك

يقوم السـجل التجاري المركـزي الدنماركي (CVR) تلقائيًا بفحـص المعلومات المقدّمة من خـلال المقارنة مع العديد من السـجلات الحكوميّة، بما في ذلك السـجل المدني وسـجل العناوين الدنماركي. ويمنع النظام، على سـبيل المثال، تسجيل المتوفى[٦].

التوصية:

- يجب على هيئة الشراء العام والكيانات العامة الأخرى تقييم مصادر البيانات الأخرى التي يمكنها الوصول إليها والتي قد تقدّم تدقيقًا مفيدًا للبيانات عبر المقارنة التي تجمعها من خلال عمليّة الشـراء. وقد يشمل ذلك، التدقيق في أرقام الشـركة الصالحـة والتحقّق من مسـتندات الهويّة عندما يكون صاحـب الحق الاقتصادي مواطنًـا لبنانيًا أو مقيمًا.

التحقّق من الأدلّة الداعمة

يمكن اسـتخدام فحوصات التصديق لجميع أنواع المعلومات الثلاثة. وهي تشـمل أشـخاصًا طبيعيّين آخرين، على سـبيل المثـال، الكتّاب العـدل الذين يتسـمون بالحياديّة (غالبًا تحت القَسَـم) الذين يجازفون بسـمعتهم المهنيّـة في ادّعاءات المصداقيّة ويتحمّلون المسـؤوليّة عـن تقديم الأوراق الكاذبة. تتطلّـب فحوصات التصديق متطلّبات وإرشـادات صارمة لتجنّب وجود ممارسات متباينة في تقديم المعلومات.

مثال: اليابان

فـي اليابان، يُطلب من الكتّاب العـدل التحقّق من هويّة صاحب الحـق الاقتصادي من خلال فحص النظام الأساسـي المقدّم والمسـتندات الأخـرى. كما يقومـون بفحص الهويّات مـن خلال مقارنتهـا بقاعدة بياناتهـم الخاصّة بجماعـات الجريمة المنظّمة والإرهابيّين الدوليّين[٧].

التوصية:

- يجب على هيئة الشـراء العـام والكيانات العامّة الأخرى النظـر في طلب أدلّة داعمة لبيانات الملكيّة والسـيطرة. يمكن أن يتّخذ هذا شـكل طلب نسـخة من شـهادات الأسـهم لإثبات حصّة ملكيّة مباشرة في شـركة، أو بيان مكتوب من الشـركة يقضي بممارسـة أصحاب الحـق الاقتصادي الملكيّة أو السـيطرة من خلال بعض الوَسـائل الأخرى. سـيوفّر الاحتفاظ بهذه المستندات سلسلة أدلة طويلة الأجل إذا تبيّن لاحقًا أن أي كشوف غير صحيحة، أو تـم الإبلاغ عنها كجزء من عيّنة للفحص. أمّا الوضع الأمثل، فيتمثّل بتوثيق الكاتب العدل أو أيّ مهنة أخرى معيّنة (مثل المحامي) هذه المستندات أو المصادقة عليها.

---

[٦] المرجع السابق
[٧] المرجع السابق

التحقّق بعد التقديم

ثمّة العديد من الأساليب العامّة للتحقّق بعد التقديم، بما في ذلك عمليّات التحقّق بعد نشر المعلومات الخاصّة بأصحاب الحق الاقتصادي. وكما هو الحال مع عمليّات التحقّق عند التقديم، يمكن نشر العديد من الأساليب لتكمل بعضها البعض ويمكن أن تعزّز بشكلٍ متبادلٍ الموثوقيّة والدقّة.

إحدى أكثر الطرق فاعليّة للتحقّق من البيانات بمجرّد تقديمها هي أن تصبح متاحةً للجمهور والسماح لأيّ شخص بإجراء عمليّات التحقّق. سيؤدي نشر هذه البيانات بتنسيقٍ منظّمٍ وقابلٍ للقراءة آليًا إلى تمكين الطريقة الأكثر فاعليّة للتحقّق من مجموعةٍ من مصادر البيانات الأخرى.

إذا اتُبِع هذا النهج، فسيكون من المهمّ للسلطة التي تحتفظ بالبيانات توفير آليّة وسياسة للأطراف الثالثة للإبلاغ عن عدم الدقّة في البيانات.

مثال: المملكة المتّحدة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قامت غلوبال ويتنس (Global Witness) واتحاد من المنظمات غير الحكوميّة بتحليل ١٫٣ مليون شركة في سجل أصحاب الحق الاقتصادي الخاص بالمملكة المتّحدة. وقد تمكّنوا من إبلاغ الهيئة التي تشرف على السجل (Companies House) - عن أكثر من ٤٠٠٫٠٠٠ شركة لديها معلومات غير صالحة[٨].

اختبار / فحص العيّنة

يمكن أن تجري الوكالات المسؤولة عن سجلات أصحاب الحق الاقتصادي تحقيقات متعمّقة لعيّنات من البيانات أو تطلب من الأطراف الخارجيّة القيام بذلك. تقدّم هذه الاختبارات ردعًا للشركات لعدم تقديم معلومات خاطئة. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن يكون اختبار العيّنة بديلاً عالي الفاعليّة لآليّة تحقّق قويّة أثناء التقديم ويمكن أن يكون كثيف الموارد. ومن الممكن التخفيف من بعض هذه التحدّيات باستخدام نهجٍ قائمٍ على المخاطر لاختبار العيّنة.

طوّر البنك الدولي منهجيّة مفيدة لتقييم مخاطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[٩]، التي يمكن استخدامها على نطاقٍ واسع لتصميم نهج لأخذ العيّنات. تحدّد هذه العمليّة، باختصار، نطاقًا واسعًا من القطاعات في الاقتصاد وتنصح بالاستفادة من خبرة القطاع المحدّدة لتخصيصها بتصنيف للمخاطر. سواء كان الهدف هو الكشف عن تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، أو على نطاقٍ أوسع لتحديد النقطة حيث لا يكون الكشف عن صاحب الحق الاقتصادي دقيقًا، فإنّ الاعتماد على الخبرة الخاصّة بقطاعٍ معيّن لتطوير هذه المنهجيّة يعدّ نقطة جيّدة للانطلاق. وفي المقابل، يمكن تحديد هدف لأخذ العيّنات سنويًا (اعتمادًا على السعة) ومتابعة الفحوصات مع الشركات التي يُطلب منها تقديم المزيد من الأدلة الداعمة على أن كشوفاتها الأصليّة كانت دقيقة. وإذا تمّ القيام بذلك، فمن المهم الإعلان عن ذلك لجميع الشركات التي تقوم بالكشوفات، فهذا من شأنه أن يشكّل تأثيرًا رادعًا.

---

[٨] جلوبال ويتنس. "الشركات التي نحتفظ بها". ٢٠١٦. متاح على الرابط:
https://www.globalwitness.org/documents/19400/Briefing_The_Companies_We_Keep.pdf
(تمّ الوصول إليه في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠)

[٩] دعم تقييم مخاطر مكافحة تبييض الأموال/تمويل الإرهاب. موجز البنك الدولي. ٢٩ شباط. ٢٠٢٢. متاح على الرابط:
https://www.worldbank.org/en/topic/financialsector/brief/antimoney-laundering-and-combating-the-financing-of-terrorism-risk-assessment-support

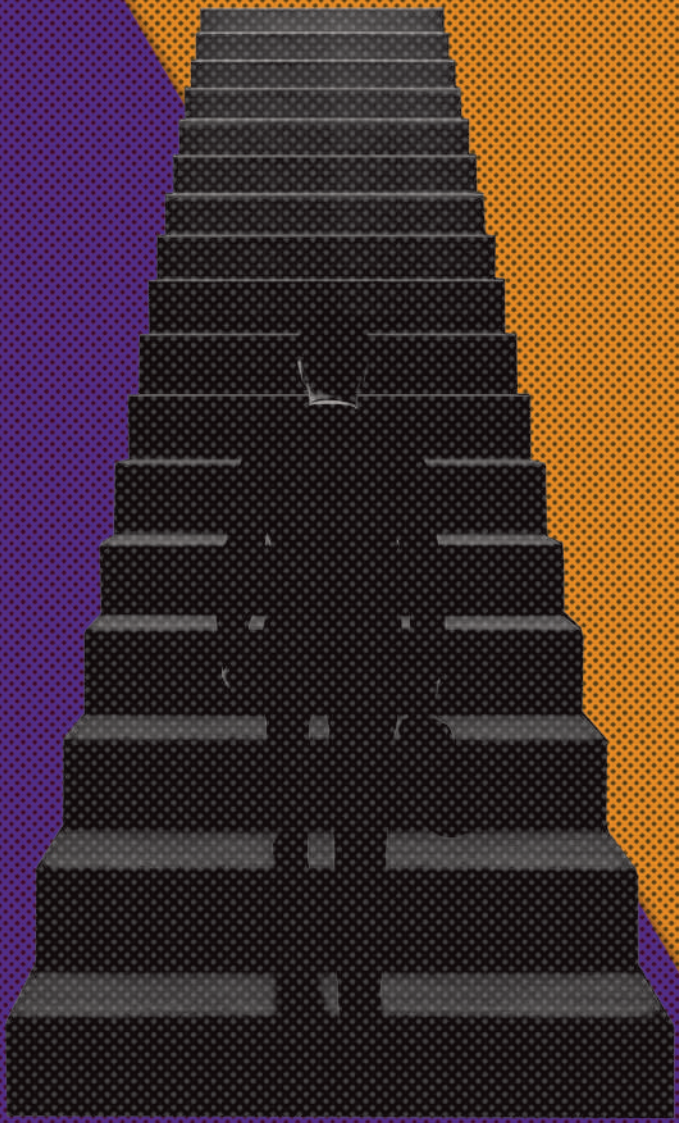

تحدّيات التحقّق

التحدّيات الرئيسيّة: التحقّق من مواطني بلدٍ آخر

التحقّق أو تحقيق درجة عالية نسبيًا من ضمان هويّة صاحب الحق الاقتصادي سواء كان مواطنًا لبنانيًا أو مقيمًا يتمتّع بحق الوصول إلى المستندات والقدرة على التحقّق مقارنةً بمصادر الهويّة الأخرى، أو بشكل أكثر فاعليّة، يتطلّب وثائق الهويّة التي يتعيّن توثيقها، هو تعهد مباشر نسبيًا. أمّا بالنسبة للمواطنين أو المقيمين غير اللبنانيّين، فينبغي طلب نسخة من صفحة بيانات جواز السفر، بالحدّ الأدنى، كجزءٍ من الكشف وتوثيقه بشكلٍ مثالي في محلّ إقامتهم.

تعدّ مسألة التحقّق الصارم من بيانات أصحاب الحقوق الاقتصاديّة المتعلّقة بالأطراف الأجنبيّة من التحدّيات التي لم يُعثَر على حلٍّ دولي واضح لها حتى الآن. وفي الواقع، وجدت بعض الدول صعوبةً في التعامل مع هذا المفهوم لدرجة أنّها اقترحت إزالة جميع التزامات الإبلاغ عن الكيانات الأجنبيّة تمامًا. ومع ذلك، لم يعد مثل هذا النهج مقبولًا، لا سيّما بالنظر إلى التنقيحات على توصية مجموعة العمل المالي رقم ٢٤، التي تمّت الموافقة عليها في آذار/مارس ٢٠٢٢، والتي تتطلّب من الدول جمع المعلومات الخاصّة بأصحاب الحقوق الاقتصاديّة عن الكيانات الأجنبيّة التي لها "صلة كافية" بالولاية القضائية، مع ملكيّة العقارات المذكورة كمثال.

التحدّي الرئيسي: التحقّق من بيان الملكيّة والسيطرة

يتمثّل التحدي الأكثر أهميّةً في التحقّق من بيان الملكيّة والسيطرة المقدّم كجزء من الكشف عن صاحب الحق الاقتصادي، أي هل صحيحٌ ادّعاء هذا الشخص (الأشخاص) أنّه يمتلك هذه الشركة أو يسيطر عليها؟ في حالات ملكيّة الأسهم كوسيلة للملكيّة والسيطرة، يمكن القيام بذلك إلى حدٍّ ما عن طريق طلب نسخ من شهادات الأسهم. عند ممارسة السيطرة من خلال وسائل أخرى، ليس هنالك غالبًا من وثيقةٍ رسميّةٍ واحدةٍ تحدّد ماذا أو كيف تُمارَس هذه السيطرة.

يستغرق التوصّل إلى حلول تامّة وكاملة لهذه المشكلة، في حال ظهورها، وقتًا طويلاً. ولا يزال الإصلاح المتعلّق بأصحاب الحق الاقتصادي، بالنسبة لمعظم الدول، إصلاحًا جديدًا نسبيًا، ومن الطبيعي أن يستغرق إيجاد حلول جديدة ومبتكرة بعض الوقت.

الطريقة الفضلى للتعامل مع هذه المشكلة هي في استخدام مجموعة من الأساليب التي حُدّدت أعلاه والتي تساهم معًا في ضمانٍ أكبر بأنّ المعلومات المقدّمة صحيحة.

يعتبر سجل أصحاب الحق الاقتصادي الخاص بالمملكة المتّحدة للكيانات الأجنبيّة التي تمتلك العقارات أو تشتريها مثالًا على ذلك. ويمزج هذا النظام بين العقوبات الشديدة على تقديم البيانات الزائفة، وشرط إكمال الوكلاء المسجّلين في المملكة المتحدة، مثل شركات المحاماة أو وكلاء العقارات، التحقّق الكامل من هويّة أصحاب الحق الاقتصادي، والشروط المستوفاة التي تؤهّل هذا الشخص ليكون صاحب الحق الاقتصادي. وتحدّد الإرشادات الفنّية للمملكة المتّحدة لمرافقة هذا الإصلاح بتفصيل دقيقٍ أنواع الوثائق التي ستكون كافية للتحقّق من كلّ مجالٍ من مجالات نظام الكشف[١].

[١] إرشادات لتسجيل الكيانات الأجنبيّة بشأن سجل المملكة المتحدة للكيانات الأجنبيّة – إرشادات تقنية للتسجيل والتحقق. وزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية. آب ٢٠٢٢. ص. ٤٥ – ٥٣. متاح على الرابط:
https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1095742/guidance-registration-verification-of-overseas-entities-on-the-uk-register.pdf

النتائج والتوصيات

يتضمّن التحقّق من المعلومات الخاصّة بصاحب الحق الاقتصادي التدقيق في هويّة صاحب الحق الاقتصادي المسمّى والتأكيد على بيان الملكيّة والسيطرة المقدّم كجزءٍ من الكشف.

التحقّق من الهويّة أسهل بكثير من تحديد ما إذا كان الشخص المسمّى كصاحب الحق الاقتصادي هو بالفعل صاحب الحق الاقتصادي، وإذا كان الأمر كذلك، فبأيّ وسيلةٍ وإلى أيّ مدى.

يجب على الوكالات التي تجمع بيانات صاحب الحق الاقتصادي في لبنان أن تتعامل مع التحدّي من خلال النظر في مستوى الضمان الذي تحتاجه ولأي هدف. وفي سياق الشراء العام، قد تكون عتبة الضمان أقلّ بكثير مما هي عليه في الكيان المُلزم، نظرًا لأنه يمكن لهيئة الشراء العام أن تُدرج في عقودها مع المورّد الذي أبرم معه العقد، البنود التي تسمح لها بإنهاء العقد في حالة تبيّن عدم صحّة المعلومات المقدّمة بشأن صاحب الحق الاقتصادي لاحقًا. وبعبارة أخرى، وفي هذا السياق، يكون الهدف من التحقّق من البيانات أقلّ من الامتثال للمعايير الدوليّة، ولكن لضمان سلامة العقد العام في كافة مراحل التسليم. وبالتالي، يمكن أن تحافظ هيئة الشراء العام أو السلطة المتعاقدة في هذا السياق على بعض النفوذ طوال فترة تسليم العقد حيث سيرغب المورّد المختار في مواصلة تسليم العقد وتلقّي الأموال للقيام بذلك.

يعدّ توفير البيانات العامة أفضل طريقةٍ لضمان إمكانيّة التحقّق من البيانات. ويسمح توفير هذه المعلومات للصحفيّين الاستقصائيّين، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي الأوسع بمقارنتها واستخدامها بالاقتران مع أيّ عدد من نقاط البيانات الأخرى لتقييم دقّتها. وفي سياق الشراء العام، نحن نوصي بشدّة بأن توضع في المجال العام البيانات التي قد تجمعها هيئة الشراء العام بشأن صاحب الحق الاقتصادي، والتي يُحتمل أن تكون عن مقدّمي العروض، أو كحدٍّ أدنى، عن مقدّمي العروض الذين حصلوا على عقدٍ، للسماح بتنفيذ هذا الشكل من التحقّق.

التحقّق من بيانات صاحب الحق الاقتصادي، ليس عمليّةً أو نهجًا واحدًا، وما قد حُدِّد في الكتيّب يقدّم قائمة غير حصريّة لمجموعةٍ من الخيارات التي يمكن أن تتبعها هيئة الشراء العام والوكالات الأخرى. التوصيات كاملة هي:

- يجب على هيئة الشراء العام والسلطات الأخرى إنشاء نموذج كشف رقمي يمنع تقديم البيانات التي لا تتطابق مع الصيغة المحدّدة مسبقًا، على سبيل المثال صيغة التاريخ؛ ولا يسمح للكشوفات بتسجيل أكثر من ١٠٠٪ من الأسهم. وباختصار، يجب تصميم جميع المجالات المراد استكمالها في نموذج لتكون إمّا أسئلة مغلقة أو تطلب نموذجًا قياسيًا للبيانات بحيث لا يمكن تقديم أيّ إدخال غير صحيح. وفي حالة السماح أيضًا بخيار الكشف غير الرقمي، يجب تقديم إرشاداتٍ واضحة جدًا مقابل كلّ مجالٍ من خلال شرح الطريقة الدقيقة التي ينبغي استخدامها لتعبئته.
- يجب على هيئة الشراء العام والكيانات العامة الأخرى تقييم مصادر البيانات الأخرى التي يمكنها الوصول إليها والتي قد تقدّم تدقيقًا مفيدًا من خلال المقارنة للبيانات التي تجمعها من خلال عمليّة الشراء. وقد يشمل ذلك التدقيق في أرقام الشركة الصالحة والتحقّق من مستندات الهويّة عندما يكون صاحب الحق الاقتصادي مواطنًا لبنانيًا أو مقيمًا.
- يجب على هيئة الشراء العام والكيانات العامّة الأخرى النظر في طلب أدلّة داعمة لبيانات الملكيّة والسيطرة. ويمكن أن يتّخذ هذا شكل طلب نسخة من شهادات الأسهم لإثبات حصّة ملكيّة مباشرة في شركة، أو بيان مكتوب من الشركة يقضي بممارسة أصحاب الحق الاقتصادي الملكيّة أو السيطرة من خلال بعض الوسائل الأخرى. سيوفّر الاحتفاظ بهذه المستندات سلسلة أدلّة طويلة الأجل إذا تبيّن لاحقًا أنّ أي كشوف غير صحيحة، أو تمّ الإبلاغ عنها كجزءٍ من عيّنة للفحص. أمّا الوضع الأمثل، فيتمثّل بتوثيق الكاتب العدل أو أيّ مهنة أخرى معيّنة (مثل المحامي) هذه المستندات أو المصادقة عليها.

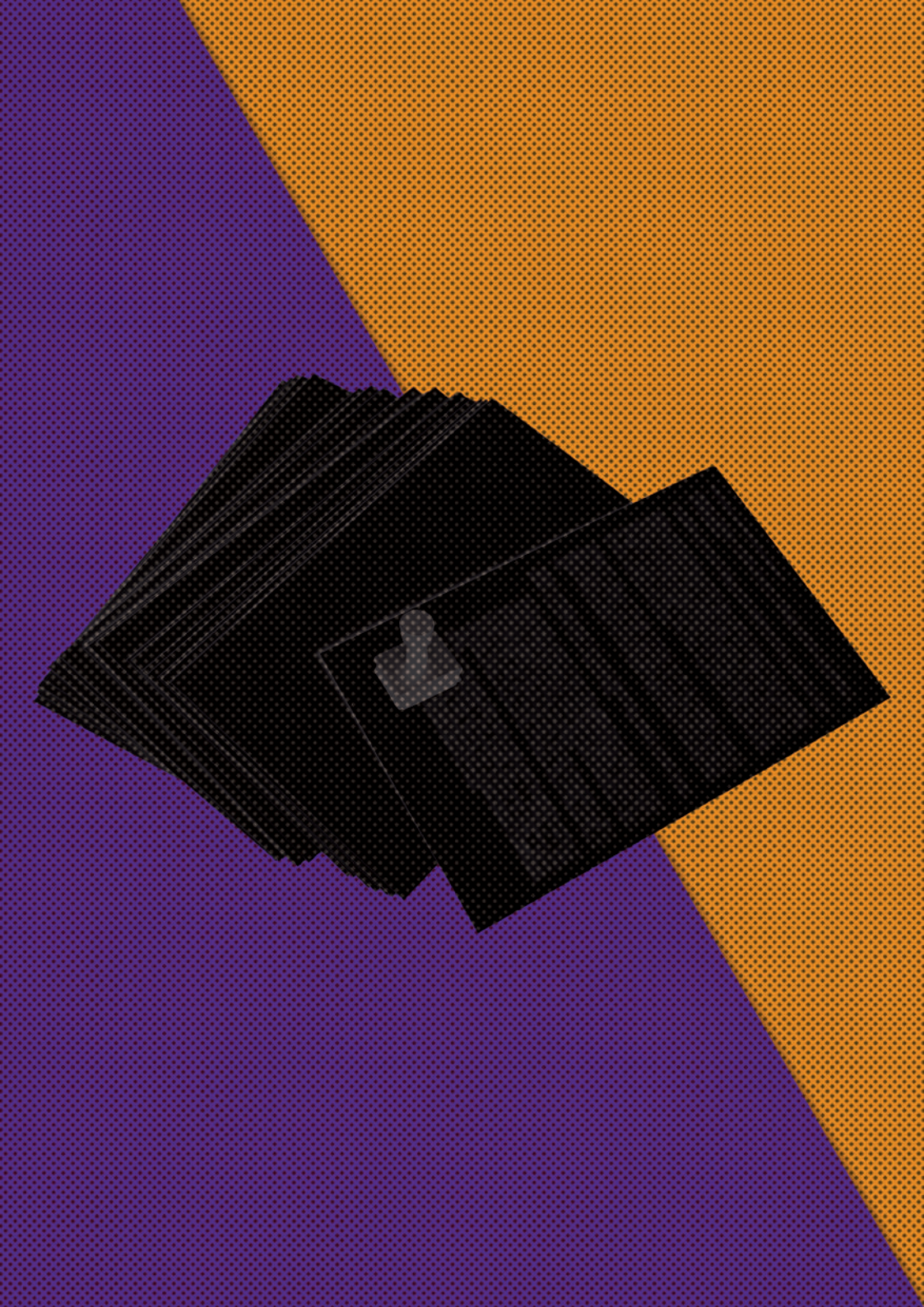

© ٢٠٢٢- الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة - لا فساد - جميع الحقوق محفوظة

CIPE
CENTER FOR INTERNATIONAL PRIVATE ENTERPRISE

منظمة الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
لافساد